



منظمة الأغذية
والزراعة
للأمم المتحدة

联合国
粮食及
农业组织

Food
and
Agriculture
Organization
of
the
United
Nations

Organisation
des
Nations
Unies
pour
l'alimentation
et
l'agriculture

Organización
de las
Naciones
Unidas
para la
Agricultura
y la
Alimentación

لجنة مشكلات السلع

الاجتماع المشترك
للجماعة الحكومية الدولية للحبوب (الدورة الحادية والثلاثون)
والجماعة الحكومية الدولية للأرز (الدورة الثانية والأربعون)

اسطنبول، تركيا، 14-17 مايو/أيار 2007

متابعة الخطوط التوجيهية للجهود القطرية والدولية
بشأن الأرز في الفترة 2004-2006

بيان المحتويات

الفقرات

2-1	مقدمة	أولا -
23-3	سياسات الإنتاج (الخطوط التوجيهية باء (1) - باء (4))	ثانيا -
11-4	ألف - البلدان المصدرة للأرز	
23-12	باء - البلدان المستوردة للأرز	
43-24	السياسات التجارية (الخطوط التوجيهية جيم (1) إلى جيم (8))	ثالثا -
26-25	ألف - تدابير التصدير	
43-27	باء - تدابير الاستيراد	
46-44	رابعاً - السياسات الدولية للمعونة الغذائية (الخطوط التوجيهية جيم (1) إلى جيم (8))	رابعاً -
53-47	خامساً - الاستهلاك (الخطوط التوجيهية ألف (2) إلى ألف (8))	خامساً -
57-54	سادساً - احتياطات الأرز (الخطوط التوجيهية هاء (1) إلى هاء (4))	سادساً -
65-58	استنتاجات	سابعاً -

أولا - مقدمة

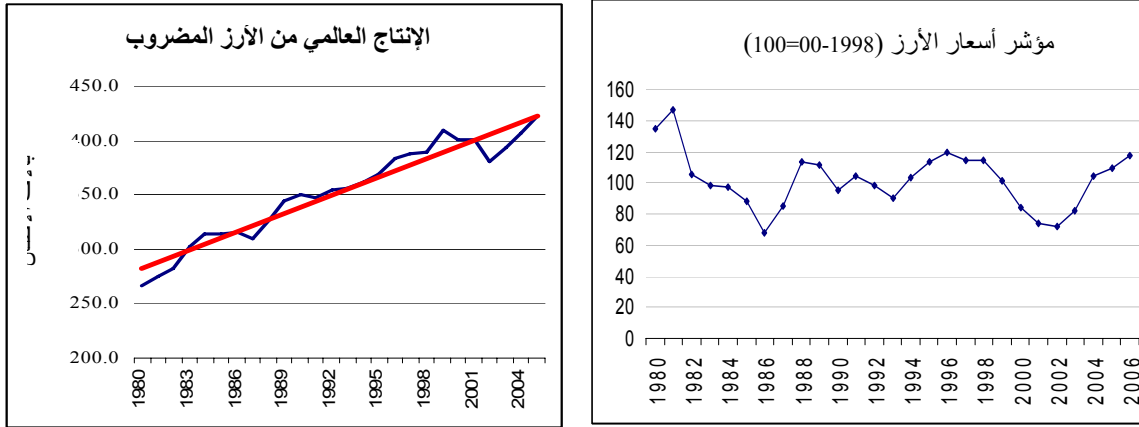
1- تتناول هذه الوثيقة التطورات الرئيسية في السياسات الحكومية للأرز التي طرأت منذ الدورة السابقة للجماعة الحكومية الدولية في فبراير/شباط 2004 وتعرض تقييما للتقدم المحرز بشأن الامتثال للخطوط التوجيهية للجهود القطرية والدولية بشأن الأرز. وأخذت المعلومات من عدة مصادر، بما في ذلك ردود الحكومات على استبيان الأمانة.

2- ويمكن وصف البيئة العامة للقطاع في السنوات الثلاث الماضية بأنه نمو اقتصادي ديناميكي شامل، صاحبه زيادات قوية في أسعار المدخلات والخدمات الزراعية الأساسية. وفي الأسواق سريعة النمو، أثرت الفجوة المتسعة في الدخل بين سكان الحضر وسكان الريف على موقف الحكومة تجاه السياسات الزراعية. كما زاد القلق تجاه الآثار المحتملة طويلة المدى لتغير المناخ، ولاسيما في تلك البلدان التي تنقص فيها المياه، وتتآكل قاعدة أراضيها الزراعية، الأمر الذي يثير المخاوف من احتمال عدم كفاية إمدادات الأرز اللازمة لتغطية احتياجات الاستهلاك على المدى الطويل. وإزاء هذه الخلفية بدأ كثيرون من صناعات السياسات يتجهون بصورة أقوى نحو استراتيجيات الاكتفاء الذاتي، في الوقت الذي جدد فيه العلماء نداءهم بثورة خضراء جديدة للتغلب على حالة توقف عجلة النمو في الإنتاجية.

ثانيا - سياسات الإنتاج (الخطوط التوجيهية باء (1) - باء (4)

3- بعد ثلاث سنوات من الانكماش عاد الإنتاج العالمي للأرز إلى النمو الإيجابي على امتداد الفترة 2003 - 2005، ولكنه ظل أقل من الاستهلاك العالمي. وقد تم سد الفجوة عن طريق السحب من المخزونات، مما أدى إلى نقص المعروض في الأسواق وارتفاع الأسعار العالمية. بيد أن نمط الأسعار لم يكن متماثلا، حيث انخفضت مستوياتها في أمريكا الشمالية وأمريكا اللاتينية والكاريبية من منتصف 2004 إلى نهاية 2005، وفي نفس الوقت زادت الأسعار في أرجاء كثيرة من أفريقيا وآسيا. وأحدث هذا السياق الجديد تحولا في مواقف صناعات السياسات، الذين كثفوا من تدخلاتهم، وأخذوا يركزون بصورة أكبر على زيادة الإنتاج. وقد دفع نزوع النمو نحو الركود، ولاسيما في حقول الأرز المروية، والضغط على الأرض وموارد المياه، في حالات كثيرة، وتزايد الفجوة في الدخل بين سكان الريف وسكان الحضر، بعض الحكومات إلى إحياء الدعم المقدم للقطاع سواء من خلال الاستثمارات المباشرة في البحوث والبنية الأساسية والتدخلات السوقية.

¹ تحتوى الوثيقة 1-Sup. CCP:GR/RI - 07/3 - CCP على النص الأساسي للخطوط التوجيهية وملاحق إحصائية.



ألف - البلدان المصدرة للأرز

4- فيما بين البلدان المصدرة الرئيسية، كثفت تايلند دعمها لقطاع الأرز منذ 2004، وذلك من خلال المشتريات الكبيرة في نطاق برنامج الرهن الحكومي لمحصول الأرز. وقد ساهم هذا البرنامج إسهاماً فعالاً في حدوث استقرار في أسعار المزارع عند مستويات عالية نسبياً عندما قامت الحكومة الجديدة (الجدول الأول الملحق) بخفض الأسعار بعد أن كانت أسعار التوريد قد أخذت اتجاهها صعودياً بالأرقام الحقيقية حتى 2007/2006. كما أمكن للمنتجين الحصول على قروض ائتمانية بأسعار تفضيلية من مصرف الزراعة والتعاونيات الزراعية.

5- أما مساعدة الحكومة لقطاع الأرز في فيت نام فجاءت من خلال برامج الاستثمار والبحوث والإعانات بغرض إكثار بذور الأساس وتوسيع الميكنة. ولا يزال دعم السوق لمنتجات الأرز هامشياً، حيث ظلت أسعار المنتج عند حددها الأدنى دون تغيير منذ 1997 عند 1 500 دونغ للكيلو غرام (95 دولاراً للطن).

6- وفي الهند، يستفيد المنتجون من الدعم المقدم على الأسمدة والري والحصول على الائتمان بشروط تفضيلية. وعلى الرغم من أن الأسعار الرسمية لتوريد الأرز تزيد كل موسم، إلا أن الزيادة متواضعة للغاية بحيث أنها لا تؤدي إلى حدوث زيادة حقيقية في الأسعار.

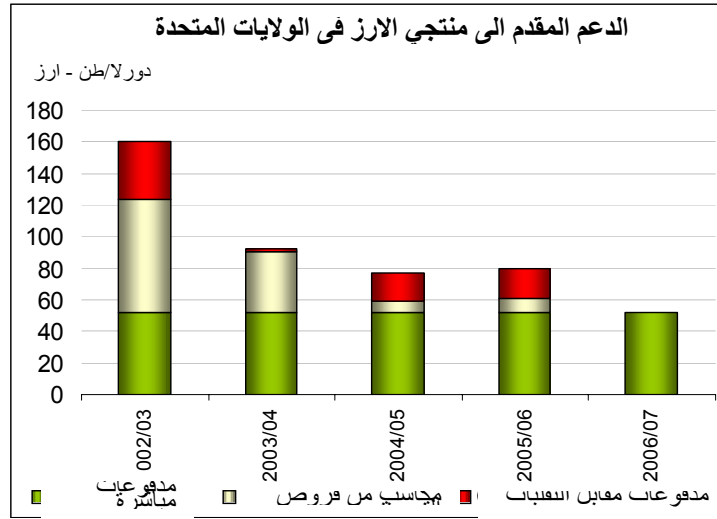
7- ولا تزال إستراتيجية تنمية الأرز طويلة الأمد التي تنتهجها الصين تتمسك رسمياً بمبدأ الاكتفاء الذاتي، وهي في ضوء انكماش قاعدة² الأراضي الزراعية، تعتمد إلى حد كبير على زيادة المكاسب الإنتاجية. وفي عام 2004 بدأ إنتاج الأرز في الانتعاش بالتزامن مع إصلاحات رئيسية في سياسات الحبوب التي كانت تقوم من قبل على الحد من الفوائض. وشملت حوافز الإنتاج إعادة العمل بالأسعار "الحماية"، لمحاصيل الأرز المبكرة والمتأخرة، وتقديم إعانات جديدة للحبوب وفيرة الغلة، والميكنة الزراعية ومدفوعات ثابتة متواضعة للزراعات التاريخية.

8- وقدمت باكستان مساعدات مباشرة قليلة لمنتجات الأرز، فيما عدا الائتمان المدعم الذي حرصت على تقديمه لصغار المزارعين من أجل شراء البذور والأسمدة والآلات. وفي 2006 أدخل تعديل على قانون البذور بحيث سمح لشركات القطاع الخاص بالاشتراك في إنتاج البذور. أما

² تنكمش الأراضي الزراعية في الصين بمقدار 800 000 هكتار سنوياً خلال السنوات العشر الماضية.

الأسعار الدنيا للأرز المعلنة من الحكومة فقد أعيد تحديدها في 2004 بحيث أصبحت أسعار "إنقاذ"، ولكنها ظلت ثابتة عند مستويات منخفضة للغاية.

9- وطبقا لقانون "الأمن الزراعي، والاستثمار الريفي" أصبح منتج الأرز في الولايات المتحدة يحصلون منذ 2003/2002 على مدفوعات مباشرة ثابتة، وقروض تسويقية متغيرة المزايا، ومدفوعات مقابل التقلبات مما جعل متوسط عائداتهم قريبا من الهدف المحدد لسعر الأرز وهو 10.5 دولار للباوند (231 دولار للطن). وبسبب أحوال السوق المواتية أخذت المدفوعات الإجمالية طبقا لهذا البرنامج تنخفض تدريجيا من 1.45 مليار دولار في 2003/2002 إلى 0.43 مليار دولار في 2007/2006 بحيث لم يدفع في 2007/2006 أي مبالغ مقابل التقلبات أو في نطاق قروض متعددة المزايا (الجدولان الثاني والثالث الملحقان).



10- وفي استراليا، تقدم الحكومة منذ 2003 قدرا قليلا من المساعدة للأرز بسبب أحوال الجفاف الاستثنائية، حيث يحصل المنتجون على مساعدات إغاثة بسبب الجفاف، في شكل منح تصل إلى 5 000 دولار أسترالي (نحو 4 000 دولار أمريكي) وقروض بفائدة مدعومة.

11- ويحدث نفس الشيء في الأرجنتين وأوروغواي حيث يقدم الحد الأدنى من الدعم لقطاعات الأرز. وفي أوروغواي قدمت بعض مساعدات الإغاثة لمزارعي الأرز المدينين والذين تضرروا من الجفاف عن طريق قرض مدعوم يسدده المنتجون من خلال احتجاز 5 في المائة من القيمة فوب لصادراتهم.

باء - البلدان المستوردة للأرز

12- من بين البلدان المستوردة الرئيسية، تقدم بنغلاديش بعض الدعم المباشر للقطاع، وغالبا ما يأخذ شكل استثمارات في البنية الأساسية الريفية ودعم قليل للمدخلات الأساسية. أما تدعيم السوق فقد كان محدودا خلال الفترة حيث اقتصر على قيام الحكومة بإجراء المشتريات المحلية، إلا أن الزيادة في أسعار التوريد بين 2004 و 2006 تآكلت إلى حد كبير بسبب التضخم (الجدول الأول الملحق).

13- وطبقت **إندونيسيا** سياسة توسعية قوية، وجاءت تحت ستار حظر الاستيراد. وقد تم زيادة "الأسعار الدنيا المضمونة" للأرز بنسبة 30 في المائة في 2006، وذلك لتعويض ارتفاع تكاليف الوقود. وابتداء من 1 مارس/آذار 2005 تغيرت التسمية إلى "سعر الحكومة المرجعي للشراء" والذي أعفى الحكومة من التزامها بشراء كميات غير محدودة بالسعر المقرر. وقد انخفضت مشتريات وكالة بولوغ المسؤولة عن تجارة الأرز في الفلبين انخفاضا ملحوظا في 2005 بعد أن زادت أسعار السوق عن مستويات الدعم.

14- وتطبيقا لسياسة الاكتفاء الذاتي من الأرز أطلقت **جمهورية إيران الإسلامية** في 2005، مشروعا كبيرا لزراعة الأرز المُهجن. واستفاد منتجو الأرز من إعانات ملموسة على التأمين والأسمدة، والمبيدات، واستمرار الأسعار العالية المضمونة للحفاظ على القيمة الحقيقية.

15- وأطلقت **اليابان** برنامجا كبيرا للإصلاحات في 2005 يبدأ تنفيذه في 2007 وينطوي على تحول أساسي وهو التوقف عن تقديم الدعم لجميع مزارعي الأرز بحيث يقتصر على تدعيم الدخل ويوجه فقط إلى المزارعين "الأساسيين"³ المتخصصين في زراعة الأرز ويعملون في الزراعة طول الوقت، كما يشجع البرنامج على تجميع الحيازات المتناثرة. وطبقا للنهج الجديد سيتم في 2008 إلغاء الضوابط على إنتاج الأرز، والمطبقة حاليا عن طريق وضع حد أقصى للإنتاج على مستوى الولاية.

16- وفي مارس/آذار 2005 قامت الجمعية الوطنية ب**جمهورية كوريا** بتعديل قانون إدارة الحبوب الغذائية وقانون تعويض الدخل لمزارعي الأرز. وبموجب قانون الإدارة الجديد تم إلغاء برنامج التوريد الحكومي وحل محله نظام التخزين العام لحالات الطوارئ، ويهدف إلى الحد من التقلبات السعرية الموسمية. وعلى الجانب الآخر يقضى قانون تعويض الدخل لمزارعي الأرز بتقديم مدفوعات ثابتة مباشرة لمنتجي الأرز على أساس 600 000 وون (600 دولار) لكل هكتار من الأراضي المسجلة في حيازاتهم إلى جانب مدفوعات متغيرة مباشرة لتعويض المزارعين بنسبة 85 في المائة من الفرق بين السعر الفعلي الذي يحصلون عليه والمستوى المستهدف للسعر. وفي 2007/2006 حدد السعر المستهدف بمبلغ 2 126 وون للكيلو غرام (2 000 دولار للطن).

17- وتقوم استراتيجية **الفلبين** بتحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز أساسا على إعادة تأهيل البنية الأساسية للري وتوزيع الأصناف وفيرة الغلة من الأرز المُهجن. وسيتم في 2007 سحب الدعم البالغ قدره 50 في المائة لأسعار تقاوي الأرز المحسنة. وكان قد تم في 2005/2004 تطبيق زيادة طفيفة على الأسعار الدنيا المدعومة للأرز، وتركت هذه الزيادات دون تغيير منذ ذلك الوقت.

18- وفي **ماليزيا** تواصل الحكومة الاستثمار في البنية الأساسية للصرف وتشجيع تخصيص مناطق لزراعة الأرز. وتضع خطة التنمية الخمسية التاسعة، التي تغطي الفترة 2010/2006 الزراعة على أنها محرك النمو الاقتصادي، مع تحويل الاهتمام عن الزراعة الموجهة للتصدير إلى إنتاج الأغذية المحلية. وبالنسبة للأرز تحقق هدف الاكتفاء الذاتي بحلول عام 2010 بنسبة 90 في المائة بعد أن كانت النسبة 65 في المائة. وتنفيذا للنهج الجديد، تم في 2007/2006 زيادة أسعار دعم المنتج بنسبة 12.5 في المائة، مع أنها ظلت دون تغيير طوال العشر سنوات الماضية.

19- وفي **أفريقيا** يتزايد عدد الحكومات التي تعمل ضد تزايد الاعتماد على واردات الأرز. وقد شاركت البلدان الأفريقية الواقعة جنوب الصحراء، على وجه الخصوص، بفاعلية في مبادرة الأرز

³ المزارعون "الأساسيون" هم الذين تزيد حيازتهم عن أربعة هكتارات في حالة المزارع الأسرية (10 هكتارات في حالة المزارع الجماعية Hokkaido) وأكثر من 20 هكتارا في حالة المنظمات الزراعية.

الأفريقية، التي أطلقت في مارس/ آذار 2002 بواسطة مركز الأرز الأفريقي (رابطة تنمية الأرز في غرب أفريقيا) وبدأت في ترويج أصناف الأرز نيريكا. وقدمت **نيجيريا والسنغال وتنزانيا** دعماً للمدخلات الأساسية والماكينات. وأطلقت عدة مشروعات لتنشيط زراعة الأرز في الوديان الداخلية وزراعة الأرز الذي يعتمد على الري وذلك بتمويل خارجي من بلدان نامية أخرى بما في ذلك الصين والهند وفيتنام. كما تم بالإضافة إلى ذلك إنشاء عدة "مراسد" للأرز في الإقليم تحت إشراف وزارة الزراعة، بغرض زيادة شفافية السوق.

20- واتبعت **نيجيريا** سياسة توسعية قوية في 2004 في مجال تنفيذ "المبادرة الرئاسية لإنتاج الأرز وتجهيزه وتصديره" ويشتمل هذا البرنامج على خطط لتطوير ضوابط الفيضانات، والوصول إلى الطرق والبنية الأساسية للصرف مع تخصيص مبالغ كبيرة لعمليات إكثار الشتلات الأرز نيريكا على نطاق واسع. وجريا على ذات النهج، قامت **نيجيريا** في مايو/ أيار 2005 بتطبيق برنامج يهدف إلى تحقيق الاكتفاء الذاتي من الأرز بحلول عام 2010.

21- وفي يناير/كانون الثاني 2005، وافقت **المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا**⁴ على تنسيق سياساتها الزراعية وذلك باتباع السياسات الزراعية الإقليمية لدول غرب أفريقيا، التي تعطي أولوية للاستقلال الغذائي والأمن الغذائي وتدعو إلى التكامل الإقليمي. وقد وافقت الحكومات التي تتبع هذه السياسات على تخصيص 10 في المائة من ميزانياتها من أجل الزراعة مع الاعتماد في ذات الوقت على القطاع الخاص من أجل تنشيط التنمية في القطاع.

منذ 2003 بزيادة الدعم لأسعار الأرز بغرض الإبقاء على قيمته الحقيقية. واستمرت **المكسيك** في دفع مبالغ ثابتة عن كل هكتار لمزارعي الأرز في نطاق برنامج بروكامبو، إلى جانب تقديم حوافز للاستثمارات ودعم الكهرباء في نطاق برنامج أليانزا. وتقوم الحكومة منذ عام 2003 بمساعدة مزارعي الأرز في المفاوضات المتعلقة بخيارات الشراء وحق الاختيار في الأسواق الآجلة كوسيلة لتنشيط الأسعار. أما **البرازيل** فقد اتبعت عدة برامج لتدعيم مزارعي الأرز، بما في ذلك برامج تتعهد بموجبها بتقديم أدنى سعر للمزارعين وإن كان بمستويات منخفضة نسبياً. وفي 2005 حصل المزارعون على إعفاء من الضرائب لمساعدتهم على مسايرة الأسعار المحلية المنخفضة والمنافسة من الواردات. واستمرت **كولومبيا وإكوادور** وبما في تدعيم أسعار المنتج عن طريق "برامج الاستيعاب" والتي يقوم التجار بموجبها بشراء الأرز المنتج محلياً طبقاً للحد الأدنى للسعر حتى يمكنهم الحصول على تراخيص الاستيراد. وفي **كولومبيا** طرأ تحسن ملحوظ على توفير الائتمان خلال الفترة. وفي 2005 أنشأت **الجمهورية الدومينيكية** صندوقاً متجدد الموارد بمبلغ 121 مليون بيزو (4.3 مليون دولار) في نطاق برنامج استلام المخزن القطري ("Programa Nacional de Pignoración)، لتمويل تكاليف التخزين التي تقع على عاتق منتجي الأرز ومضارب الأرز وقت الحصاد. وعلى نحو مماثل، وفي عام 2005، أعلنت **بيرو** عن إدخال آلية "الضمان" لتمكين المنتجين من استخدام مخزونات الأرز كضمان للحصول على الائتمان من المصرف. كما قام القطر في 2005، بإنشاء مجلس قطري للأرز يضم ممثلين من الحكومة والقطاع الخاص بهدف تنسيق العمل بشأن الأرز. وفي عام 2006، ومع خلفية توقيع اتفاقية جديدة للتجارة الحرة من الولايات المتحدة، أعلنت **كولومبيا** برنامج "Agro-Ingreso Seguro" لضمان الإبقاء على مستوى دخول المنتجين ولاسيما المنتجات الحساسة مثل الأرز. ويأتي هذا البرنامج مكملاً لبرامج أخرى تتيح إمكانية الحصول على قروض مدعومة على استثمارات الأرز. وفي 2006 أنشأت **غيانا** مرفقاً تمويلياً لإتاحة رأس المال العامل ولتسهيل الاستثمارات في قطاع الأرز. ويندرج هذا المشروع

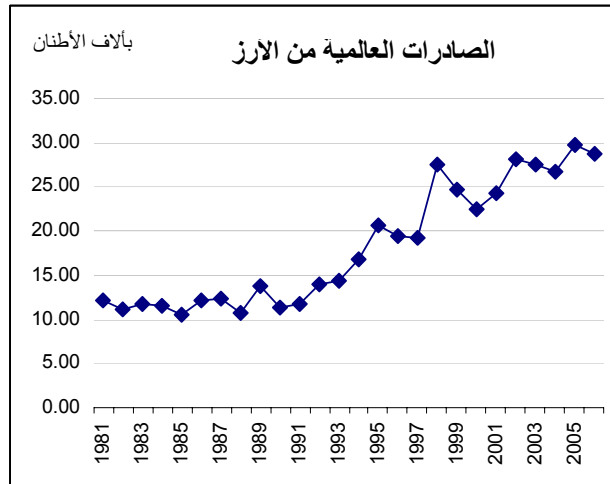
⁴ بنين، وبوركينا فاسو، والرأس الأخضر، وكوت ديفوار، وغامبيا، وغانا، وغينيا، وغينيا بيساو، وليبيريا، ومالي، والنيجر، ونيجيريا، والسنغال، وسيراليون، وتوغو.

المال العامل ولتسهيل الاستثمارات في قطاع الأرز. ويندرج هذا المشروع تحت مشروع إنمائي آخر تشترك فيه سورينام، بمبلغ 24 مليون يورو قام الاتحاد الأوروبي بتمويله لتعويضهما عن فقدان مزايا النفاذ التفضيلي إلى سوق الاتحاد الأوروبي عقب إصلاحات عام 2003. وفي 2006 قامت **هندوراس** ولأول مرة بتقديم الأسمدة والبذور مجاناً لصغار المنتجين، من خلال برنامج "حوافز الإنتاج باستخدام التكنولوجيا" والذي أطلق بالتوازي مع الخطة الاستراتيجية للفترة 2006-2010 من أجل تطوير قطاع الأغذية والزراعة.

23- وبدأ في **الاتحاد الأوروبي** منذ سبتمبر/أيلول 2004 تطبيق سياسات جديدة على منتجي الأرز تم بموجبها تخفيض التدخلات السعرية بنسبة 50 في المائة ليصبح السعر 150 يورو للطن (187 دولاراً) بحيث يتم تعويض 88 في المائة من السعر عن طريق مدفوعات مباشرة. وفي موسم أرز 2006/2007 تم اختصار هذه المدفوعات إلى مبلغ واحد فقط قدره 102 يورو للطن لا يرتبط بالإنتاج ولكن يخضع للالتزامات تتعلق بالبيئة وصون الأراضي، ومعونة محددة للأرز قدرها 75 يورو (تحتسب على أساس كلا المساحة والغلة).

ثالثاً - السياسات التجارية (الخطوط التوجيهية جيم (1) إلى جيم (8))

24- أدى استمرار الطلب على الواردات إلى زيادة حجم الاتجار بالأرز في 2005 و 2006. وعلى الرغم من زيادة الإنتاج، أدى هذا الانتعاش إلى زيادة الأسعار المحلية في العديد من البلدان المصدرة الرئيسية، مما زاد من مخاوف حدوث نقص في الإمدادات الداخلية وما لذلك من أثر قوى على أسعار الصادرات. أما المكاسب التجارية فجاءت بسبب الشحنات الكبيرة إلى البلدان الأفريقية، حيث تمثل الواردات الآن ما يصل إلى 42 في المائة من الاستخدام المحلي.



ألف - تدابير التصدير

25- في ظل السياسات السعرية الداعمة للمنتج، ارتفعت أسعار التصدير في **تايلند** عن الأسعار لدى البلدان المنافسة، مما أدى إلى تآكل الميزة النسبية للقطر وإن كان ذلك قد أدى إلى ثبات الأسعار العالمية. وقد توقفت مبيعات **الهند** المدعومة في 2004 كما انخفضت بعض رسوم الاستيراد في 2006. بيد أن الحكومة ساندت المبادرات التي قام بها مجلس تنمية صادرات بسمتي لإنشاء مختبرات لتوصيف البصمة الوراثية. أما سياسات **الصين** المتعلقة بتصدير الأرز فلم يطرأ عليها تغيير إلى حد كبير منذ عام 2004، مع سيطرة الحكومة سيطرة كاملة على الصادرات. ومما يدل

على دقة أوضاع السوق المحلية ذلك الانخفاض الكبير الذي طرأ على الكميات التي تم شحنها منذ 2004. وفي 2005 و 2006 أخفقت **باكستان** في تخفيض أجور الشحن بنسبة 50 في المائة وهو الدعم الذي كانت تقدمه للمصدرين. وقد أخذت **ميانمار** منذ يناير/كانون الثاني 2004 في تخفيض صادراتها لاحتواء الأسعار المحلية المرتفعة. وعلى النقيض من ذلك ذكرت **كمبوديا** أنها قامت في 2005 بتحرير صادراتها من الأرز. وفي 2004 سمحت **فيتنام** للقطاع الخاص بتصدير الأرز إلى جانب الوكالات التي تسيطر عليها الدولة. بيد أن شركات التجارة الحكومية هي التي سمح لها بالحصول على الائتمان المدعم من أجل شراء الأرز من المزارعين، والحصول على تخفيضات ضريبية وأموال لتنشيط التجارة. بيد أنه تم سحب هذه الحوافز عندما ضاقت أوضاع السوق الأمر الذي أدى في واقع الأمر إلى توقف الصادرات بصورة متقطعة، فيما عدا الصفقات التي كانت تعقد بين الحكومات. وقد حدث تطور هام بالنسبة ل**فيتنام** وهو انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية في يناير/كانون الثاني 2007. وإزاء ارتفاع الأسعار المحلية فرضت **مصر** حظراً مؤقتاً على الصادرات ابتداء من 1 يوليو/تموز إلى 30 سبتمبر/أيلول 2006. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 وبغرض الحد من التضخم أوقفت **الأرجنتين** إعادة مبالغ الضريبة بواقع 4.5 في المائة التي تفرض على صادرات الأرز (والمنتجات الأخرى).

26- ومن بين البلدان المتقدمة، توقفت **الولايات المتحدة** عن دفع إعانات مباشرة على الصادرات طبقاً لبرنامج تعزيز الصادرات المعمول به منذ 1997، في حين أفادت التقارير أن **الاتحاد الأوروبي** قام بتصدير 127.7 ألف طن في 2003/2002 باتباع أسلوب رد الرسوم. وبلغ إجمالي المبالغ المدفوعة 24.5 مليون يورو. وجاءت الكميات المصدرة والمبالغ المدفوعة في نطاق الحد الأقصى المسموح به من منظمة التجارة العالمية وهو 133.4 ألف طن و 36.8 مليون يورو على التوالي. هذا ولا توجد معلومات عن السنوات الأخيرة.

باء - تدابير الاستيراد

27- وعلى جانب الاستيراد، تدخلت بلدان كثيرة سواء لحماية قطاعات الأرز من المنافسة الخارجية من خلال حظر الواردات أو زيادة التعريفات الجمركية أو من خلال تسهيل الواردات لتخفيف الاختناقات في الإمدادات المحلية. وقام الاتحاد الأوروبي باتباع سياسات تجارية إصلاحية، في حين تمهد الاتفاقيات الإقليمية الطريق أمام تغييرات رئيسية تتعلق بالنفاذ إلى عدد من الأسواق في أفريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبية.

28- وعقب تحرير سوق الأرز في أوائل التسعينات، قامت **بنغلاديش** باتخاذ تدابير استيرادية لتثبيت الأسعار المحلية. وقامت في سبيل وقف الزيادات في أسعار السوق بتخفيض الرسوم على واردات الأرز عدة مرات منذ 2003 مع إعفاء المستوردين من سداد "غطاء خطاب الاعتماد". بيد أن هذه التدابير التجارية لم تكن كافية لمنع أسعار الأرز المحلية من الارتفاع، ويعزى ذلك جزئياً إلى ارتفاع الأسعار العالمية.

29- وفي يناير/كانون الثاني 2004 أعلنت **إندونيسيا** أنها ستقوم بفرض حظر موسمي على واردات الأرز أثناء فترة الحصاد الحرجة، إلا أن تكرار تمديد الحظر جعله يأخذ صفة الاستمرار حتى نهاية عام 2006. وفي 2005 صدر بيان رئاسي جعل وكالة بولوغ الجهة الوحيدة المصرح لها باستيراد الأرز عندما تتجاوز أسعار السوق 3 500 روبية للكيلو غرام (348 دولاراً للطن) أو عندما تنخفض المخزونات لدى الوكالة عن مليون طن. وكانت وزارة التجارة قد سمحت لوكالة بولوغ باستيراد كميات محدودة في 2005 ومرة أخرى في 2006 بسبب انخفاض المخزونات وارتفاع الأسعار.

30- وفيما بين 21 مارس/آذار 2004 و20 مارس/آذار 2005 فرضت **جمهورية إيران الإسلامية** رسوما على واردات الأرز بنسبة 4 في المائة بالإضافة إلى ضريبة على الأرباح التجارية بنسبة 96 في المائة. وابتداء من مارس/آذار 2005 تم دمج الرسوم مع ضريبة الأرباح التجارية وبلغ مجموع الضرائب المفروضة 150 في المائة. وفي أكتوبر/تشرين الأول 2006 فرضت الحكومة حظرا على واردات الأرز بسمتي لمدة شهرين بعد أن حصد القطر محصولا وفيرا من الأرز.

31- وفي 23 نوفمبر/تشرين الثاني 2005 صادقت **جمهورية كوريا** على اتفاقية سابقة تسمح لها بعودة سيطرة الحكومة على واردات الأرز حتى عام 2014. وفي مقابل ذلك، وافق القطر على تطبيق زيادة سنوية على الحصص التي يسدد عنها رسوم بنسبة 5 في المائة، وزيادة حصة الدولة الأولى بالرعاية بمقدار 20 000 طنا سنويا من 225 575 طنا في 2005 إلى 408 698 طنا في 2014. وخلال نفس الفترة ستكون هناك حصص قطرية معينة على النحو التالي 116 159 طنا للصين، و 50 076 طنا للولايات المتحدة، و 29 963 طنا لتايلند، و 9 030 طنا لاستراليا.

32- وحدث نفس الشيء في 2006، فقد استكملت **الفلبين** مفاوضاتها بغرض تمديد الإعفاء الصادر من منظمة التجارة العالمية الذي انتهى في يونيو/حزيران 2005، الذي يسمح باستمرار القيود المفروضة على واردات القطاع الخاص من الأرز حتى عام 2012. ونتيجة لذلك ستظل هيئة الأغذية القطرية المحتكر الفعلي لواردات الأرز.

33- وفي أغسطس/آب 2004، أدخلت تركيا نظام الحصص الذي يشترط أن يقوم التجار بشراء الأرز محليا بسعر محدد مسبقا وذلك كشرط للحصول على تراخيص استيرادية. كما تخضع الواردات لرسوم جمركية بنسبة 32 في المائة للأرز الشعير، و 34 في المائة للأرز المقشور و43 في المائة للأرز المضروب. وقد تم تخفيض التعريفات فيما بعد لتصبح 20 في المائة في حالة الأرز الشعير و25 في المائة في حالة الأرز المقشور وظلت التعريفات على الأرز المضروب دون تغيير.

، لجأت كثير من البلدان إلى التدابير التجارية للتصدي لارتفاع الأسعار المحلية، ولاسيما في 2004 و 2005، وكانت الخطوة الرئيسية هي الإلغاء المؤقت لرسوم الاستيراد. وعلى سبيل المثال، سمحت **غينيا** باستيراد الأرز دون تعريفات جمركية في الربع الأخير من عام 2003 والربع الأول من عام 2004، وفي عام 2005 خفضت الرسوم الجمركية بشكل عام على الواردات من 16.7 في المائة إلى 12.1 في المائة. وبعد أن قامت **مدغشقر** بزيادة التعريفات الجمركية إلى 20 في المائة في 2004 قامت بإلغائها تماما في يوليو/تموز 2005 إضافة إلى تخفيض ضريبة القيمة المضافة. كما أجرت الحكومة مفاوضات في 2004 و 2005 بشأن مشتريات كبيرة لتوزيعها بأسعار مدعمة. وقام **الرأس الأخضر** بتحرير واردات الأرز في 2005، بعد إغلاق وكالة التجارة الحكومة EMPA وفتحت الاستيراد أمام القطاع الخاص مع فرض ضريبة على الواردات بنسبة 5 في المائة وإعفاء من ضريبة القيمة المضافة.

35- وعلى الجانب الآخر، استخدمت **نيجيريا** السياسات التجارية بصورة نشطة حيث فرضت في 2004 ضريبة تنمية الأرز بنسبة 10 في المائة، بالإضافة إلى التعريفات السائدة بنسبة 100 في المائة مع تطبيق أسعار مرجعية لتقدير الرسوم⁵. وفي نوفمبر/تشرين الثاني 2005 عدلت نيجيريا الرسوم بما يتماشى مع نصوص التعريفات الخارجية الموحدة التابعة للمجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولكن ظل الأرز مستثنى من ذلك حيث انخفضت الرسوم من 110 في المائة إلى 50 في المائة فقط (بدلا من 10 في المائة في التعريفات الخارجية الموحدة) مع فرض رسوم إضافية بنسبة 50 في المائة كرسوم "خاصة". كما قامت نيجيريا رسميا بفرض حظر على واردات الأرز

⁵ على أساس 365 دولارا للطن للأرز المضروب المستورد من تايلند، و 335 دولارا للطن في حالة الأرز المستورد من الهند.

المضروب ابتداء من عام 2006، على الرغم من أن الحكومة استمرت في إصدار تراخيص خاصة لاستيراده.

36- وفي يناير/كانون الثاني 2006 وافق رؤساء دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا على تنفيذ التعريفية الخارجية الموحدة ابتداء من يناير/كانون الثاني 2008، بعد فترة انتقالية لمدة عام تنتهي في 31 ديسمبر/كانون الأول 2007. وكانت التعريفية الخارجية الموحدة التي أقرتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا هي التعريفية المعمول بها في الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا⁶ والتي سبق تطبيقها بواسطة بلدان المجموعة التي تنتمي إلى الاتحاد منذ 1 يناير/كانون الثاني 2000. وطبقا لهذه التعريفية تخضع واردات الأرز لرسوم جمركية بنسبة 10 في المائة ورسوم إحصائية بنسبة 1 في المائة وضريبة تضامن بواقع 0.5 في المائة إذا كان مستوردا من بلدان ثالثة⁷. وسوف يؤدي تطبيق إطار الاتحاد إلى حدوث تخفيض قوى كحماية لنيجيريا⁸. أما الأثر فسيكون خفيفا بالنسبة للبلدان الأخرى في المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا حيث تطبق رسوم منخفضة بالفعل على واردات الأرز (غامبيا لا شيء، غانا 20 في المائة، غينيا 10 في المائة، وسيراليون 15 في المائة).

37- وطبقا لتعريفية الاتحاد الجمركي لدول شرق أفريقيا والذي خرج إلى الوجود في يناير/كانون الثاني 2005، قامت كينيا وتنزانيا وأوغندا بزيادة التعريفية الخارجية الموحدة على واردات الأرز من 35 في المائة إلى 75 في المائة من القيمة المنصوص عليها في الفاتورة أو 200 دولار للطن أيهما أعلى. بيد أنه سمح لكينيا في يوليو/تموز 2005 بإرجاء تطبيق التعريفية الجديدة على واردات الأرز من باكستان لمدة 24 شهرا.

، قامت عدة بلدان برفع القيود على الواردات من البلدان المجاورة لأسباب تتعلق بالصحة النباتية أو بسبب الرقابة الصارمة لضمان الجودة. وهكذا كان الأمر بالنسبة لبيرو التي اتخذت خطوات في 2005 لتكثيف رقابة الجودة على الأرز المستورد، أما كولومبيا فقد قيدت واردات الأرز من إكوادور بزعم الوفاية من فيروس أنفلونزا الطيور. وفي فبراير/شباط 2006 وضعت البرازيل عراقيل أمام حركة الأرز من أوروغواي إلى أراضيها.

39- وكما شرعت بعض البلدان في تقوية الاتفاقيات الإقليمية ودون الإقليمية مع استمرار وضع الأرز على قائمة الاستثناءات. وكانت هناك أهمية خاصة لاتفاقية التجارة الحرة الموقعة في 2006 من جانب الولايات المتحدة مع بيرو وكولومبيا، حيث نصت الاتفاقية على أن الأرز سلعة حساسة تحتاج إلى فترات انتقالية أطول قبل فتح الأسواق بشكل كامل. ونتيجة لذلك حصلت كولومبيا على فترة انتقالية مدتها 19 عاما قبل إلغاء التعريفية الجمركية على الأرز بدءاً بمستوى أساسي للتعريفية بنسبة 80 في المائة وفي حالة بيرو كانت الفترة الانتقالية أقصر، حيث كانت 17 عاما، كما كان المستوى الأساسي للتعريفية أقل وهو 52 في المائة.

40- وحدث تطور رئيسي آخر في 2006، وهو البدء رسميا في تنفيذ الاتفاقية الإقليمية للتجارة الحرة الموقعة بين كوستاريكا، والجمهورية الدومينيكية والسلفادور، وهندوراس، وغواتيمالا، ونيكاراغوا من جانب والولايات المتحدة من جانب آخر CAFTA-DR-US. وكان جميع الأعضاء

⁶ بنين، وبوركينا فاسو، وكوت ديفوار، وغينيا - بيساو، ومالي، والنيجر، وتوغو، والسنگال.
⁷ تقوم بلدان الاتحاد الاقتصادي والنقدي لدول غرب أفريقيا أيضا بفرض ضريبة موحدة للقيمة المضافة بنسبة 18 في المائة، تدفع في ميناء الدخول بالإضافة إلى رسوم خدمة بنسبة 6 في المائة أو 12 في المائة طبقا للتصنيف الصادر من الجمارك. وعلى وجه العموم تتراوح الرسوم على الأرز المستورد إلى بلدان الاتحاد من 35 في المائة إلى 45 في المائة. وتوجد نصوص بإمكان اتخاذ أي إجراءات حمائية.
⁸ يبلغ مجموع الرسوم المطبقة في نيجيريا 110 في المائة (50 في المائة رسوم، و 50 في المائة رسوم إضافية تطبق على القيمة الخاضعة للرسوم، و 7 في المائة ضريبة إضافية).

قد قاموا في أوائل 2007 بالتصديق على الاتفاقية، فيما عدا كوستاريكا والجمهورية الدومينيكية. وقد حدد جميع الشركاء في الاتفاقية من أمريكا الوسطى الأرز بأنه منتج استراتيجي، ويخضع لفترة سماح مدتها عشر سنوات لا يتم خلالها أي تخفيض على الرسوم التي تطبق على أساس القيمة المنصوص عليها في الفاتورة. وخلال فترة التنفيذ ستكفل بلدان أمريكا الوسطى والكاريبية السنة حرية دخول الأرز المستورد من الولايات المتحدة والذي ستصل كميته في السنة الأولى إلى 000 283 طن (المعادل بالأرز المضروب). وسيتم زيادة الحصة التفضيلية في معظم الحالات بنسبة 2 في المائة سنويا في حالة الأرز الشعير و5 في المائة في حالة الأرز المضروب، طوال مرحلة التنفيذ التي تبلغ 18-20 عاما ولحين إلغاء التعريفة كلية.

41- وفي مارس/آذار 2005 استكمل الاتحاد الأوروبي السياسات الإصلاحية المتعلقة بالأرز والتي بدأت في 2003، وذلك بتطبيق آلية استيراد جديدة لتحديد الرسوم على الواردات شملت إجراء تخفيض كبير على الرسوم المفروضة على الأرز المقشور. وفي سبتمبر/أيلول 2005 امتد هذا التخفيض إلى الأرز المضروب/نصف المضروب والأرز الكسر (الجدول الرابع الملحق). وطبقا للنظام الجديد يمكن للأرز المقشور أن يخضع لواحدة من ثلاث تعريفات جمركية (30 يورو، 42.5 يورو، 65 يورو للطن). ويخضع الأرز المضروب/نصف المضروب لواحدة من تعريفتين (145 يورو للطن أو 175 يورو للطن) حسب الكميات المستوردة من قبل والمستويات المرجعية المحددة. كما أجرى تخفيض حاد على تعريف الأرز الكسر في حين ظلت التعريفات دون تغيير على الأرز الشعير عند مستواها المرتفع وهو 211 يورو للطن (الجدول الخامس الملحق). وفي نطاق عملية الإصلاح يسمح للأصناف المعترف بها من الأرز بسمتي المقشور من الهند وباكستان بالدخول إلى الاتحاد بدون رسوم جمركية.

42- وفي يونيو/حزيران 2003 حدد الاتحاد الروسي رسوما قدرها 10 في المائة على واردات الأرز وبحد أدنى 30 يورو للطن والذي تم زيادته فيما بعد إلى 70 يورو للطن في أبريل/نيسان 2005 ثم إلى 120 يورو للطن في فبراير/شباط 2007. وبالإضافة إلى ذلك، قام القطر في ديسمبر/كانون الأول 2006 بحظر استيراد الأرز لأسباب تتعلق بالصحة النباتية.

43- وعند اكتشاف آثار للأرز المحور⁹ وراثيا في شحنات من الولايات المتحدة فرضت عدة بلدان حظرا على واردات الأرز من ذلك القطر، ثم بعد ذلك طلبت من القطر إصدار شهادات تضمن خلو الشحنات من الأرز المحور وراثيا.

رابعا - السياسات الدولية للمعونة الغذائية (الخطوط التوجيهية جيم (1) إلى جيم (8))

44- انخفضت شحنات المعونة الغذائية من الأرز من 1.5 مليون إلى 1.2 مليون طن فيما بين 2003 و 2005 (الجدول السادس الملحق). وهذا يعكس انخفاض التبرعات من الصين وكذلك التبرعات من الولايات المتحدة على وجه الخصوص، في حين ظلت التبرعات من اليابان وجمهورية كوريا دون تخفيض إلى حد كبير. وقد أدى انخفاض شحنات المعونة الغذائية مع تزايد حجم التجارة إلى انخفاض نصيب المعونة الغذائية في التجارة من 5.4 في المائة في 2003 إلى 3.9 في المائة في 2005.

45- وكان المستفيد الرئيسي من المعونة الغذائية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي حصلت على 400 000-500 000 طن من الأرز. وفي 2003 و 2004 احتل العراق وإندونيسيا

⁹ Liberty Link 601 (LL-601)

المركز الثاني والثالث بين الجهات المتلقية الأساسية وحل محلها النيجر والفلبين في 2005. ولا تزال المعونة الغذائية مركزة للغاية، من حيث الجهات المتلقية، حيث استأثر المستفيدون الثلاثة الكبار بنسب بلغت 69 في المائة، و65 في المائة، و58 في المائة من مجموع المنح في 2003، و2004 و2005 على التوالي.

46- وانخفضت المعونة الغذائية المقدمة من خلال عمليات ثلاثية من 143 000 طن في 2003 إلى أقل من 121 000 طن في 2005 (الجدول السادس الملحق). وقد حلت اليابان محل الولايات المتحدة كمصدر تمويل رئيسي لهذه العمليات خلال 2004، في حين كانت المفوضية الأوروبية هي الجهة المانحة الرئيسية في 2005.

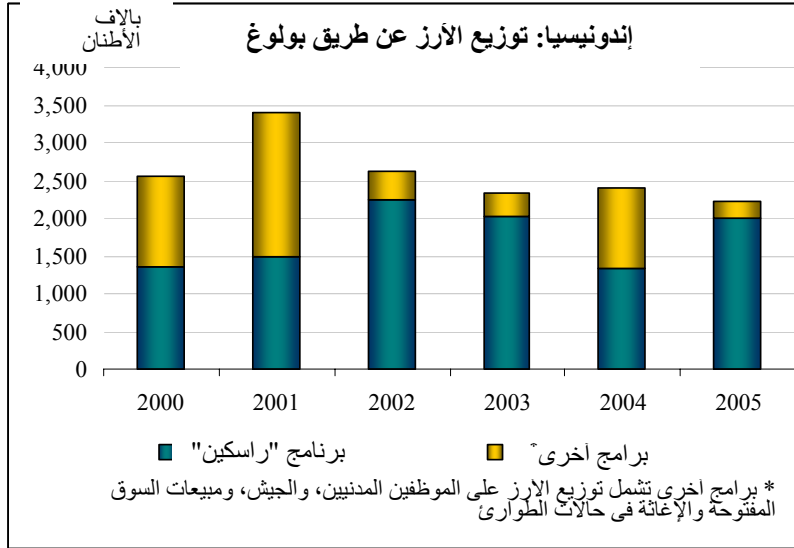
خامسا - الاستهلاك (الخطوط التوجيهية ألف (2) إلى ألف (8))

47- لا يزال الأرز إحدى السلع الغذائية القليلة التي تخضع لضوابط سعرية حكومية شاملة أو جزئية وبرامج توزيع جماهيرية، ولاسيما في آسيا. فقد قامت بنغلاديش بزيادة الكميات التي توزع من خلال نظام التوزيع الجماهيري في 2005/2004 وفي 2006/2005، عندما أطلقت برنامجا كبيرا للإغاثة من الفيضانات. كما اشتركت الحكومة أيضا في مبيعات السوق المفتوحة لمواجهة الزيادة الكبيرة في أسعار التجزئة في أواخر 2004، وأوائل 2005 ومرة أخرى في الربع الأخير من عام 2006.

بنغلاديش: الأسلوب الذي تتبعه الحكومة في التوريد المحلي للأرز وتوزيعه				
2006/2005	2005/2004	2004/2003	2003/2002	
يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	يوليو/يونيو	
944.0	897.4	827.7	816.3	التوريد
0.0	72.0	0.0	0	واردات الحكومة
1009.0	1102.0	627.9	760.8	التوزيع الجماهيري
226.0	389.0	145.5	316	أرز مُسعر
783.0	713.0	482.4	444.8	أرز غير مُسعر
المصدر: تقرير عن حالة الأغذية في بنغلاديش				

48- وفي 2004 قامت الهند بزيادة الحصص الشهرية من الأرز (والقمح)، "لأكثر الناس فقرا" من 25 كيلو غرام إلى 35 كيلو غرام وزادت من عدد الأسر التي تستفيد من هذا البرنامج بمقدار 5 ملايين أسرة. وفي الوقت ذاته، لم تقم مؤسسة الأغذية في الهند بزيادة السعر المطبق في عمليات توزيع الأرز على الأسر سواء التي تعيش "فوق خط الفقر" أو التي تعيش "تحت خط الفقر" كما أنها لم تفعل ذلك طوال السنوات الثلاث الماضية.

49- وتقوم وكالة بولوغ في إندونيسيا بتوزيع الأرز في نطاق برنامج "راسكين" (الأرز من أجل الفقراء) من أجل الإغاثة في حالات الطوارئ ولتثبيت الأسعار من خلال مبيعات السوق المفتوحة. وفيما بين 2003 و2005 قامت تلك الوكالة بتوزيع أكثر من 2 مليون طن من الأرز كان الجزء الأكبر منه في نطاق برنامج راسكين.



50- في أبريل/نيسان 2004 قامت اليابان بتعديل قانون تحقيق توازن العرض والطلب والحد من تقلبات أسعار أغذية المائدة. وأدى هذا القانون إلى تحرير توزيع الأرز بالجملة والتجزئة. وفي يوليو/تموز 2006 أصدرت الحكومة خطة عمل لتنفيذ عملية إصلاح السياسات الزراعية التي شملت عدة نصوص تتعلق بتنشيط استهلاك الأرز المحلي.

51- أبتت جمهورية إيران الإسلامية على الدعم الكبير لأسعار المستهلك على المنتجات الغذائية الضرورية، بما في ذلك الأرز. وطبقا لقانون ميزانية 2007/2006 تم تخصيص 8.1 تريليون ريال (888 مليون دولار) لقطاع الأرز مقارنة بمبلغ 42 مليار ريال فقط (24 مليون دولار) في 2000.

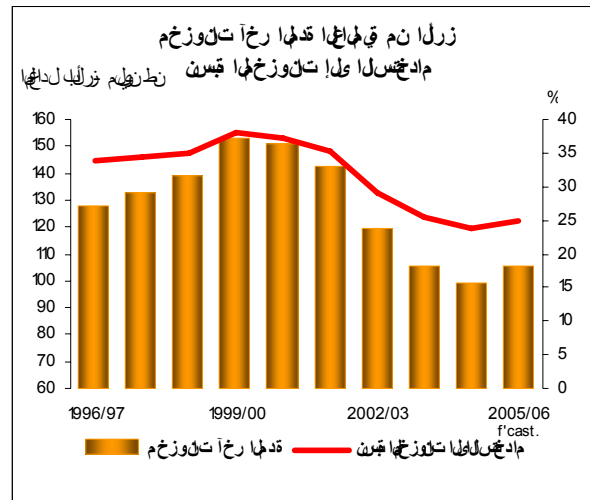
52- وفي مدغشقر استوردت الحكومة كميات كبيرة من الأرز خلال منتصف 2004 إلى أوائل 2005 لاحتواء الزيادة في الأسعار المحلية، ثم قامت بتوزيعها بأسعار تقل عن سعر استيرادها. بيد أن الإغاثة المقدمة للمستهلكين كانت محدودة نظرا لأن حالة الغموض التي تحيط بسياسات الاستيراد أدت إلى انخفاض مشتريات تجار القطاع الخاص.

53- وفي كوستاريكا، حيث لا يزال الأرز هو الغذاء الوحيد الذي يخضع لضوابط سعرية زاد الحد الأقصى لأسعار المستهلك للأرز المضروب بنسبة 20 في المائة كسر من 264-282 بيزو (0.6 دولار) للكيلو في 2004 إلى 321 بيزو (0.7 دولار) في 2005 وإلى 361 بيزو (0.7 دولار) في 2006. وفي فنزويلا أفادت التقارير بأن 45 في المائة من مجموع الأرز المسوق يباع من خلال سلسلة محلات ميركال المملوكة للحكومة بأسعار مدعومة.

سادسا - احتياطات الأرز (الخطوط التوجيهية هاء (1) إلى هاء (4))

54- بعد خمس سنوات من الانخفاضات المضطربة، أخذت المخزونات العالمية المرحلة من الأرز في الانتعاش في 2005، وهو ما يعكس إلى حد كبير عمليات انتهاء عمليات الموازنة في البلدان المنتجة الرئيسية، ولاسيما في الصين والهند. وقد قادت تايلند هذا الانتعاش حيث أدت المشتريات في نطاق برنامج رهن الأرز إلى تضخم مخزونات الأرز العمومية والحد أيضا من الصادرات. وعلى الرغم من أن الهدف الرئيسي للمخزونات هو استقرار أسعار السوق المحلية إلا أنه يبدو أن مخزونات تايلند وما أعقبها من إفراج عن المخزونات ساهمت في استقرار الأسعار

المحلية والعالمية. وعلى الرغم من المشتريات القياسية التي قامت بها مؤسسة الأغذية لم يتسن للهند في جميع الأحوال الإبقاء على حجم المخزونات الوقائية فوق الحد الأدنى المرغوب فيه. وعلى سبيل المثال انخفضت احتياطات مؤسسة الأغذية إلى 4.84 مليون طن عند إقبال موسم 2005/2004 (ابتداءً من 1 أكتوبر/تشرين الأول) وهو أقل بكثير من الهدف الذي وضعتة الحكومة وهو 6.5 مليون طن، ولكن في عام 2005 بلغ المستوى الأدنى للمخزون الوقائي الذي يرحل إلى الموسم التالي 5.2 مليون طن. وأدت القيود التي فرضتها **إندونيسيا** منذ 2004 إلى انخفاض المخزونات، مما قيد قدرة وكالة بولوغ على القيام بعمليات سوقية للحيلولة دون ارتفاع أسعار التجزئة.



55- وعلى نحو مماثل، لم يكن لدى **البلدان الأفريقية** إلا قدرا قليلا من الاحتياطات لاستخدامه في استقرار الأسعار ولاسيما في 2004 و2005 حيث تعرضت هذه البلدان لحالات نقص الاحتياطات مع ارتفاع أسعار التجزئة. وفي **أمريكا اللاتينية والكاريبية** لا تحتفظ الحكومات بمخزونات وقائية، إلا أن الكثير منها يشجع القطاع الخاص، ولاسيما المنتجون ومضارب الأرز، على تخزين الأرز، كوسيلة لاستقرار أسعار ما بعد الحصاد.

56- وعلى المستوى الإقليمي، قامت **رابطة أقطار جنوب شرق آسيا (آسيان + 3)**¹⁰ بمراجعة تشغيل المشروع التجريبي (احتياطي طوارئ الأرز لأقطار شرق آسيا) والذي أنشئ في 2004 لفترة تجريبية مدتها ثلاث سنوات. وقد طرأ نمو على احتياطي الطوارئ الإقليمي من 85 000 طن في 2003 إلى 300 000 طن في 2006. وسيتم في عام 2008 استعراض إمكانية تحديد قاعدة ثابتة للاحتياطي.

57- وأما إسهام الأرز في الاحتياطي الدولي لأغذية الطوارئ الذي يقوم برنامج الأغذية العالمي بتشغيله، فعلى الرغم من زيادته من أقل من 193 000 طن في 2003 إلى 232 000 طن في 2005 فقد ظل دون الحد الأدنى الموصى به وهو 500 000 طن (الخطوط التوجيهية هاء (3)). كما أخذ

¹⁰ تتألف رابطة أقطار جنوب شرق آسيا من الفلبين، وإندونيسيا، وبوروندي، وكمبوديا، ولاوس، وماليزيا، وميانمار، وسنغافورة، وتايلند، وفيت نام بالإضافة إلى الصين واليابان وجمهورية كوريا.

الأرز نهجا مماثلا من حيث الإسهام في العمليات الممتدة للإغاثة والإنعاش التي يقوم برنامج الأغذية العالمي أيضا بتشغيلها (الجدول الخامس الملحق).

سابعاً - استنتاجات

58- طرأت بضع تغييرات رئيسية على سياسات الأرز في 2004-2006، كان معظمها في بلدان الدخل المرتفع مثل اليابان وجمهورية كوريا والاتحاد الأوروبي. وجاءت الإصلاحات أساسا على نفس الخطوط التي وضعت في السنوات السابقة مع التركيز على فصل الدعم عن الإنتاج وتعزيز القدرة التنافسية للقطاع.

59- وظلت كثير من البلدان عند التزامها الرسمي بتحقيق مستويات عالية من الاكتفاء الذاتي من الأرز. بيد أنه وسط ارتفاع أسعار السوق لم تعد هناك حاجة كبيرة إلى التدخلات الحكومية للحد من أسعار المنتج ونادرا ما جاءت الأسعار الدنيا للمنتج، في حالة الإبقاء عليها، متمشية مع معدلات التضخم. وفي بعض الحالات لم يكن لها فائدة حقيقية: إما كانت تعلن للأغراض الإشارية فقط أو لتدني مسؤولية وكالات التسويق الحكومية عن التوريد. وعلى الجانب الآخر كان رد فعل عدة بلدان تجاه ارتفاع تكاليف المبيدات والطاقة يتمثل في زيادة الدعم على المدخلات. بيد أنه من الأمور ذات الأهمية الخاصة، ما حدث من تزايد الجهود العامة بشأن توزيع أصناف الأرز المحسنة، بما في ذلك الأرز المهجن وفير الغلة أو الأرز نيريكا، مع التشجيع على استخدام التكنولوجيات ذات المدخلات القليلة. وعلى المستوى المؤسسي كان هناك تحرك واضح من جانب الحكومات لإنشاء اللجان المتخصصة في الأرز والتي تضم أصحاب المصلحة الأساسيين، والتي كانت تقوم بإجراء المشاورات بشأن المسائل المتعلقة بالأرز إلى جانب إنشاء "مرصد سوق الأرز" لتعزيز شفافية السوق. كما أتاحت الحكومات لنفسها أدوات بديلة لتنشيط عائدات المنتج، بما في ذلك أدوات إدارة المخاطر، مع استخدام سياسات الأرز كأداة لزيادة الدخول الريفيه لتحقيق الهدف المعين وهو سد الفجوة بين الدخول الريفيه والدخول الحضري.

60- ولجأت تلك البلدان التي لا يوجد لديها تحويلات مالية بوجه عام إلى اتباع سياسات تجارية لتنشيط الأسعار المحلية. وهذا هو النهج الذي اتبعته بلدان مستوردة كثيرة، حيث قامت بفرض حظر على الواردات، ورفعت رسوم الاستيراد أو طبقت قيودا استيرادية أخرى لتظل أسعار المنتج أعلى من المستويات العالمية. بيد أنه في أوقات معينة، لجأت هذه البلدان إلى تدابير تجارية للحد من الزيادات في أسعار المستهلك، مثل منح تراخيص للاستيراد بدون جمارك. وبسبب الأسعار العالمية القوية نسبيا، لم تكن هذه الإجراءات فعالة على طول الخط. وكان فرض القيود أوسع نطاقا بين البلدان المصدرة التي كثيرا ما فرضت حظرا على الصادرات أو خفضت حوافز التصدير وذلك بغرض منع الأسعار المحلية من الارتفاع. لذلك كانت فترة السنوات الثلاث 2004-2006 مليئة بالإجراءات الحكومية المتصلة بالتجارة العابرة للحدود والتي شملت أيضا توقيع اتفاقيات إقليمية للتجارة الحرة.

61- واستمرت عدة بلدان آسيوية في إدارة برامج كبيرة لتوزيع الأرز، مع الميل نحو توجيه هذه البرامج إلى الشرائح الأكثر تعرضا من السكان، ولكن، وبوجه عام، لم يكن هناك غير القدر القليل من التدخل المباشر إلى جانب المستهلك.

62- وجاء العديد من التطورات في مجال السياسات متسقا مع الخطوط التوجيهية للجهود القطرية والدولية بشأن الأرز ولاسيما:

- تزايد الحوافز من أجل إنتاج الأرز، والتي ساهمت في إعادة الإنتاج العالمي إلى اتجاهه طويل المدى وبما يتمشى إلى حد بعيد مع متطلبات الاستهلاك العالمي (الخطوط التوجيهية ألف (2) (أ))
- قامت الحكومات بتنشيط التكنولوجيات التي لا تحتاج إلى موارد كثيفة في مجال إنتاج الأرز (الخطوط التوجيهية و (1))
- قام عدد من البلدان ذات الدخل المرتفع وتزيد فيها تكاليف الإنتاج ويوجد لديها فوائض، باتباع تدابير في مجال الرقابة على الإنتاج وتعزيز الاستهلاك مع تخفيض الإنفاق أيضا على المنتجين (الخطوط التوجيهية ألف (2) (أ))
- تم إعادة بناء احتياطات الأرز العالمية، لتحقيق درجة أعلى من الأمن الغذائي العالمي. وأطلقت مبادرات مثل احتياطي طوارئ الأرز لأقطار شرق آسيا أساسا من أجل تحقيق التعاون الوثيق بين البلدان الآسيوية بما يمكنها من مواجهة حالات الطوارئ (الخطوط التوجيهية هاء (3))
- أطلقت عدة مبادرات سواء من البلدان المتقدمة أو البلدان النامية لمساعدة أقل البلدان نموا على زيادة إنتاجها من الأرز (الخطوط التوجيهية ألف (2) (هـ))

63- بيد أن بعض تدابير السياسات كانت مصدرا للقلق، ولاسيما:

- الاستخدام الكثيف لموانع الاستيراد، وحظر التصدير، وفرض قيود أخرى أمام التجارة، الأمر الذي خلق حالة من عدم الاطمئنان تجاه اقتصاد الأرز العالمي، كما أنه يتعارض مع المبادئ الأساسية لمنظمة التجارة العالمية
- الانخفاض الكبير في مستوى مخزونات الأرز العالمية، مما قد يؤدي إلى زيادة حالة عدم الاستقرار في الأسعار
- انخفاض تدفقات المعونة الغذائية من الأرز حتى في الوقت الذي تواجه فيه كثير من البلدان عجزا خطيرا في الإمدادات (الخطوط التوجيهية (جيم) 7)
- المساهمات المحدودة المقدمة إلى احتياطي الطوارئ الدولي التابع لبرنامج الأغذية العالمي التي انخفضت عن الحد الأدنى للكمية الموصى بها وهي 500 000 طن (الخطوط التوجيهية هاء (3))

64- في ضوء ما تقدم قد ترغب الجماعة فيما يلي:

- دعوة البلدان المنتجة إلى وضع سياسات بإطار زمني طويل، تأخذ في الاعتبار عوامل مثل تغير المناخ، وتآكل الموارد والتغيرات الاجتماعية والديموغرافية التي يمكن أن يكون لها آثار عميقة على اقتصاديات الأرز
- التوصية لدى الحكومات بأن تتيح لمزارعي الأرز إمكانية أفضل للحصول على الائتمان إلى جانب النظر في إمكانية تنشيط أدوات إدارة المخاطر للحد من حالات القلق التي تحيط بالأسعار
- التوصية لدى البلدان المنتجة للامتناع عن اتباع سياسات تجارية تضر بالتدفقات العادية للتجارة. وفي حالة البلدان المصدرة، التأكد بأن التدخلات لا تضر بأوضاعها كمصدر يعتمد عليه وموثوق به للإمدادات.

- دعوة الحكومات، إزاء قوة الدفع المتجددة لمفاوضات التجارية متعددة الأطراف إلى المشاركة بفعالية في المناقشات لضمان إيلاء القدر اللائق من الاهتمام لأهداف الأمن الغذائي.
- الدعوة إلى زيادة المساعدات المتعددة الأطراف والثنائية إلى البلدان النامية لمساعدتها على زيادة إنتاجيتها من الأرز بطريقة مستدامة اقتصاديا وبيئيا.
- دعوة أعضاء الاحتياطي الدولي لأغذية الطوارئ إلى زيادة مساهماتهم العينية أو النقدية في الاحتياطي لضمان توافر إمدادات كافية من الأرز في الوقت المناسب خدمة لأغراض طوارئ المعونة الغذائية.

65- وأخيرا، ترغب الأمانة في أن تطلب إلى الجماعة بحث ما إذا كانت الخطوط التوجيهية للجهود القطرية والدولية بشأن الأرز لا تزال تشكل إطارا لتقييم السياسات الحكومية المتعلقة بالأرز، بالنظر إلى أن الأطراف الفاعلة الرئيسية في اقتصاد الأرز هي أعضاء في منظمة التجارة العالمية.